

Distr.: General
18 June 2021
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة السادسة والسبعون
البند 101 (ص) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2	بوتسوانا
3	كوبا
4	الهند
6	كازاخستان
8	المكسيك
11	البرتغال
12	تركيا
13	أوروغواي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50

230721 010721 21-08275 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 47/75 المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.
- 2 - وعملا بذلك الطلب، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 18 شباط/فبراير 2021 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وترد في الفرع ثانيا أدناه الردود الواردة في هذا الشأن. وستنشر أي ردود ترد بعد 31 أيار/مايو 2021 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تُقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

لا تزال جمهورية بوتسوانا ملتزمة بدعم وتعزيز فكرة تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار جميع منظومات الأسلحة التي من المرجح أن تُعرض حياة البشر للخطر. ونسلم أيضا بأهمية نزع السلاح وعدم الانتشار، ومن ثم نحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى الصكوك الدولية والإقليمية وصكوك الشفافية والتوقيع والتصديق عليها من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في العالم، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولقد وقعت بوتسوانا وصدّقت على ما يلي:

- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، صك دولي يتعلق بأسلحة الدمار الشامل
- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، صك دولي يتعلق بأسلحة الدمار الشامل
- معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، صك إقليمي
- البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، صك إقليمي
- اتفاقية الذخائر العنقودية، صك دولي يتعلق بالأسلحة التقليدية
- اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، صك دولي يتعلق بالأسلحة التقليدية
- معاهدة تجارة الأسلحة، صك دولي يتعلق بالأسلحة التقليدية

وبالإضافة إلى ما تقدّم، تحيط بوتسوانا علما بالصكوك التالية: اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية؛ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين وإستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. وبوتسوانا بصدد وضع الصيغة النهائية للإجراءات المطلوبة لكي تصبح طرفا في الصكوك المذكورة أعلاه.

وفي عام 2019، نجحت بوتسوانا، بالشراكة مع المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، في تدمير آخر 920 لغما مضادا للأفراد من جميع الأنواع. وفي هذه المرحلة، لا توجد في بوتسوانا ألغام مضادة للأفراد في قائمة جردها. وهذا مثال حقيقي على مدى التزام بوتسوانا بتحقيق أهداف اتفاقيات نزع السلاح التي تظل طرفا فيها. وترسل تقارير الشفافية السنوية أيضا إلى الأمم المتحدة كل سنة.

وبعد التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2019، تعكف بوتسوانا على تنظيم وتوجيه جهودها لتلبية المتطلبات التشريعية للمعاهدة من خلال تنظيم حلقة عمل بشأن المعاهدة بالاقتران مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة من أجل بناء القدرات لتمكين بوتسوانا من تقديم تقريرها الأولي عن التدابير الرامية إلى تنفيذ المعاهدة. وستضع حلقة العمل أيضا إجراءات لضمان تقديم التقارير السنوية عن صادرات الأسلحة التقليدية و وارداتها في حينها، وفقا للالتزامات الواردة في المادة 13 منها.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[20 أيار/مايو 2021]

برهنت كوبا، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، على التزامها بتعزيز تعددية الأطراف في العلاقات الدولية والحفاظ عليها وترسيخها، وهي تعيد تأكيد ذلك الالتزام.

وتؤيد كوبا، بوصفها عضوا نشطا في حركة بلدان عدم الانحياز، تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتجسيدا لهذا الالتزام، نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء التقيؤ المتواصل والتدريجي لتعددية الأطراف وللصكوك الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، نتيجة التدابير الانفرادية التي اتخذتها حكومة الرئيس السابق دونالد ترامب، من قبيل انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة ومن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وتُعرض هذه التدابير السلام والأمن الدوليين للخطر وتُقوض الثقة في نظام الأمن الدولي وأسس الأمم المتحدة ذاتها.

ولا بد من الامتثال للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على الاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، الناجمة عن التعاون الدولي والمفاوضات المتعددة الأطراف، والامتثال للالتزامات الملزمة بشأنها. فهذا هو السبيل الأنجع لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا للقرار الذي اتخذته الأطراف في 26 كانون الثاني/يناير 2021 بالتمديد غير المشروط للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، لخمس سنوات أخرى.

وإن التناقضات والتهديدات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، الناشئة عن استمرار وجود أسلحة نووية وتطويرها وتحديثها، والسياسات الأمنية والمذاهب العسكرية القائمة على الردع النووي، وظهور أسلحة فتاكة جديدة وحديثة ومشاريع لعسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني، من بين تحديات أخرى، تحتاج إلى البحث عن حلول تفاوضية وسلمية على الصعيد المتعدد الأطراف، في إطار المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، ترحب كوبا، وهي دولة طرف في العديد من المعاهدات الدولية في هذا المجال، بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وقد تحقق ذلك بفضل جهود أغلبية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وإننا نفخر بكوننا الدولة الخامسة التي صدقت على المعاهدة.

ويتعين مواصلة إحراز تقدم يقوم على تنسيق الجهود بشأن تنظيم التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح على أساس مفاوضات عالمية متعددة الأطراف غير تمييزية وشفافة في الأمم المتحدة. بهدف التوصل إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة.

ومن الضروري تجديد الالتزام للنهوض بالمبادرات الملزمة قانونا والمتفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف لحظر عسكرة الفضاء الخارجي، والفضاء الإلكتروني، واستحداث أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل.

وتزداد الحاجة إلى مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف إلحاحا بسبب افتقار بعض الدول إلى الإرادة السياسية لإحراز تقدم في المحادثات المتوقفة منذ عدة سنوات في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الرئيسي للمتعدد الأطراف في هذا المجال. وهذه الهيئة على استعداد للتفاوض بصورة متزامنة على معاهدة تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة أخرى توفر ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية مثل كوبا.

وتُيسر المفاوضات المتعددة الأطراف المفتوحة لجميع الدول على قدم المساواة اعتماد الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار من خلال الاتفاقات والتدابير والصكوك المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار، وتضمن عالميتها.

ويجب تعزيز الأحكام المتعلقة بالتعاون المتعدد الأطراف الواردة في هذه الصكوك وتطبيقها على وجه الاستعجال بهدف التصدي للتحديات غير المسبوقة التي تواجهها بلداننا، والتي تفاقت بسبب الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتوفير حلول ناجحة لها.

والعملية المتعددة الأطراف التي تأخذ بها الأمم المتحدة في صنع القرار، بما تنطوي عليه من مساواة في الحقوق بين الدول في إطار تقيّد صارم بميثاقها ومبادئ القانون الدولي، هي السبيل الوحيد الكفيل بالحيلولة دون أن يصبح النظام الدولي آلية لفرض تدابير أحادية الجانب وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يتنافى مع النظام الذي نحتاجه في عالمنا والذي ينبغي أن يكون نظاما متعدد الأقطاب قوامه العدالة والإنصاف.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 أيار/مايو 2021]

أيدت الهند بقوة السعي إلى إجراء حوار هادف في إطار المؤسسات والآليات المتعددة الأطراف لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. وتدرك الهند إدراكا تاما أن تعددية الأطراف الفعالة تمثل أفضل أمل لتعزيز السلام والأمن الدوليين والتصدي للتحديات المعاصرة التي تواجهها الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن تاريخ السياسة النووية للهند يوفر منظورا لدعوتها الدؤوبة إلى بذل الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح العام الكامل في العالم. ومنذ عام 1953، أدت جهود الهند إلى إدراج تأكيد في الفقرة 1 من قرار الجمعية العامة 715 (د-8) على "رغبتها الصادقة في التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن خطة شاملة ومنسقة، تحت المراقبة الدولية، من أجل تنظيم جميع القوات المسلحة وجميع الأسلحة والحد منها، والقضاء على الأسلحة الذرية والهيدروجينية والبكتيرية والكيميائية وغيرها من أسلحة الحرب والدمار الشامل وحظرها، وتحقيق هاتين الغايتين من خلال تدابير فعالة". إن اقتناع الهند بأن عالما خاليا من الأسلحة النووية أكثر أمانا لجميع دول العالم هو اليوم بنفس القوة التي كان عليها في عام 1954، عندما أصبحت الهند أول دولة في العالم توجه دعوة ثاقبة الرؤية إلى إبرام "الاتفاق المتعلق بتجميد الوضع الراهن" من أجل حظر التجارب النووية في انتظار إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق شامل لنزع السلاح.

والهند، إدراكا منها في وقت مبكر بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة لتحقيق غاية، وهي تحقيق نزع السلاح العام الكامل، قَدّمت في عام 1965، مع سبع دول أخرى في حركة عدم الانحياز في مؤتمر اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح، مذكرة مشتركة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، دعت فيها إلى أن تقتزن جهود عدم الانتشار أو تتبعها خطوات ملموسة لوقف سباق التسلح النووي والحد من مخزونات الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وخفضها وإزالتها. وفي عام 1982، دعت الهند إلى "التجميد النووي" - أي حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأسلحة النووية وأنظمة الإيصال ذات الصلة. وقد دعت خطة العمل من أجل نظام عالمي خال من الأسلحة النووية ومن العنف، التي قَدّمتها الهند إلى الأمم المتحدة في عام 1988، إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي بطريقة محددة زمنيا وعلى مراحل. وفي عام 1996، قَدّمت الهند، إلى جانب مجموعة الـ 21، برنامج عمل إلى مؤتمر نزع السلاح لإزالة الأسلحة النووية في غضون فترة زمنية محددة.

والهند ملتزمة التزاما راسخا بهدف تهيئة عالم خال من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي بطريقة عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، ودعت إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية، كما هو مبين في ورقة العمل المتعلقة بنزع السلاح النووي التي قَدّمتها إلى مؤتمر نزع السلاح في عام 2007 (انظر CD/1816). وتود الهند أن تكرر دعوتها إلى اتخاذ الخطوات المبينة في ورقة العمل، بما في ذلك التفاوض في المؤتمر على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، كما دعت إلى ذلك أيضا مجموعة الـ 21.

وتُعَلِّق الهند أهمية قصوى على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح في العالم، الذي يستمد ولايته من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء، والذي أعيد تأكيد دوره مؤخرا في قرار الجمعية العامة 83/75. ودون الانتقاص من الأولوية التي تمنحها الهند لنزع السلاح، دعم البلد البدء فوراً بمفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، التي لا تزال هي أنسب أساس لبدء المفاوضات، على نحو ما أيده أيضا فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واعترافا بفائدة العمل التقني المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي، فضلا عن قيمته كعنصر أساسي في

اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، تشارك الهند في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، تؤيد الهند البدء بإجراء مفاوضات مبكرة بشأن صك ملزم قانوناً لمنعه في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة المسائل الملحة المتصلة بأمن الفضاء. والهند طرف في عدة اتفاقيات ومعاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وإلى جانب مواصلة جهود نزع السلاح استباقياً في مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، تساهم الهند، بوصفها عضواً مسؤولاً في مختلف النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات والضوابط الوطنية الصارمة على الصادرات، وتسهم في النهوض بالأهداف المشتركة لعدم الانتشار. والهند، بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2021-2022، ملتزمة بلعب دور رئيسي في تعزيز تعددية الأطراف لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي.

ولقد ذكر رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، في كلمة ألقاها في منتدى افتراضي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2020، أن إصلاح تعددية الأطراف يكون محوره الأمم المتحدة بعد إصلاحها يمكن أن يلبي تطلعات الإنسانية. ودعا وزير الخارجية، س. جايشانكار، في كلمة ألقاها في أيلول/سبتمبر 2020 في الاجتماع الوزاري للتحالف من أجل تعددية الأطراف، إلى أن تكون تعددية الأطراف خلاقة وعملية. وفي الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن الذي عقد مؤخراً بشأن تعددية الأطراف، أكد وزير الخارجية مجدداً دعوة الهند الواضحة إلى إصلاح الأمم المتحدة، وقال إن تجديد التعهدات بشأن إصلاح النظام المتعدد الأطراف الذي محوره الأمم المتحدة سيتطلب جهوداً حقيقية بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وتسعى الهند دائماً، من جانبها، إلى تعزيز قوى تعددية الأطراف التعاونية في سبيل نزع السلاح وعدم الانتشار.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[2 نيسان/أبريل 2021]

ازداد التزام كازاخستان بمبادئ تعددية الأطراف عمقا خلال جائحة كوفيد-19 التي سلطت الضوء على ضرورة تعزيز الصلة بين الأمن الدولي والانتعاش الاقتصادي. وبالتالي، فإن نزع السلاح جزء لا يتجزأ من العدالة والتنمية المستدامة وحماية البيئة للتصدي على نحو ملائم لتحدياتنا المعاصرة غير المسبوقة.

وتشجع كازاخستان خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تهدف إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، كشرط مسبق للسلام ولخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتؤيد كازاخستان الإشراف البالغ الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة على النهج العالمية لمكافحة الأزمات بتعزيز نظام مستقر لآليات العلاقات الدولية والتعاون المتعدد الأطراف.

وفي هذه الأوقات المحفوفة بالمخاطر من التوترات الجغرافية السياسية والكارثة التي تسببت بها جائحة كوفيد-19، ينبغي أن يصبح نزع السلاح من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أولوية السياسات الخارجية الوطنية. ولم يعد التضامن الدولي خياراً، بل هو التزام.

وكازاخستان، التي تأثرت بالعواقب الكارثية لأربعة عقود من التجارب النووية، كانت من دعاة إزالة الأسلحة النووية منذ استقلالها في عام 1991. وفي 29 آب/أغسطس 1991، اتخذ نور سلطان نزارباييف، أول رئيس لكازاخستان، قراراً تاريخياً بإغلاق موقع سيميبلاتينسك للتجارب النووية. كما تخلت كازاخستان عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم. وكانت هذه القرارات الحاسمة مقدمة لإغلاق مواقع مماثلة أخرى في مناطق العالم قاطبة.

وقدّمت كازاخستان، سعياً لتيسير التعافي من الدمار الذي لحق بها، قراراً بشأن التعاون الدولي وتنسيق الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل السكان، وتجديد البيئة، والتنمية الاقتصادية لمنطقة سيميبلاتينسك في كازاخستان، اعتمدهت الجمعية العامة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020.

وتؤكد كازاخستان من جديد التزامها المستمر بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بسبل منها

ما يلي:

- إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في عام 2006
- قيام الجمعية العامة بإنشاء اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في عام 2009
- اعتماد الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية (القرار 57/70 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2015 والقرار 57/73 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2018)

ولقد أعلن يوم إغلاق موقع سيميبلاتينسك للتجارب النووية، أي 29 آب/أغسطس، اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في عام 2009، بدعم من جميع الدول الأعضاء بالإجماع. وأصبحت الاحتفالات السنوية الرفيعة المستوى التي تقيمها الأمم المتحدة بهذا اليوم تقليداً نبيلاً لاستنهاض المجتمع الدولي من أجل فرض حظر كامل على التجارب النووية من خلال التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن رؤيتنا الواسعة والمتوازنة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية تتجسد في قرار الجمعية العامة المعنون "الإعلان العالمي بشأن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي وافق عليه مجتمع الأمم المتحدة بأغلبه في عام 2015. وقد تم تحديث الإعلان في وقت لاحق في عام 2018، وسيطرح هذا القرار المتكرر في الدورة السادسة والسبعين للجمعية في عام 2021. ويدعو القرار إلى استعادة وتعزيز الثقة بين البلدان من خلال إحراز تقدم في نزع السلاح وإزالة الأسلحة النووية مع تحديد جدول زمني متفق عليه. وهذا القرار بمثابة دليل للعمل في المستقبل.

ونظراً لعدم إحراز تقدم في نزع السلاح، أصبحت معاهدة حظر الأسلحة النووية واقعاً جديداً، تدعو إليه كازاخستان بقوة في جميع محافل الأمم المتحدة وغيرها.

ويتزامن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 مع الذكرى السنوية الثلاثين لاستقلال كازاخستان وإغلاق موقع سيميبلاتينسك للتجارب النووية على السواء،

وكذلك مع الذكرى السنوية الخامسة عشرة لمعاهدة سيميپالاتينسك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

ومن المهم أن تعزز معاهدة حظر الأسلحة النووية أملنا الجماعي في عالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما تتوخاه كازاخستان في الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام 2045.

وفي الوضع الراهن، إن مواصلة النهوض بتنفيذ المعاهدة هو الطريق الصحيح للمضي قدماً بالنسبة للمجتمع الدولي، إلى جانب الزخم المتسارع لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة. والوقف الطوعي للتجارب النووية ليس بديلاً عن وثيقة ملزمة قانوناً. ومن ثم، فإن التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وكازاخستان نشطة في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والأسلحة التقليدية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والأمن السيبراني، وغير ذلك من القضايا التي تُهدد الأمن الدولي.

ولقد اقترح رئيس كازاخستان، قاسم - جومارت توكاييف، إنشاء هيئة خاصة متعددة الأطراف - الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية - استناداً إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972 بهدف تعزيز نظام الاتفاقية، تكون مسؤولة أمام مجلس الأمن.

إن العالم بحاجة إلى تجدد العزم والتصميم السياسي والحكمة لوضع مصالح البشرية فوق المصالح الوطنية الضيقة. وكازاخستان ملتزمة بالعمل على تعزيز الأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار من خلال نظام مستقر للعلاقات الدولية والتعاون المتعدد الأطراف.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2021]

تتظر المكسيك إلى تعددية الأطراف كأداة أساسية لمواجهة أهم التحديات المطروحة أمام البشرية. وبالتالي، تؤكد مجدداً موقفها كحليف تقليدي لتعددية الأطراف وللأمم المتحدة، بهدف المساهمة في تحقيق وصون السلام والأمن الدوليين عن طريق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتكرس هذا الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في المادة 89 من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية باعتباره أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية المكسيكية.

إن اتباع نهج انعزالي ليس السبيل للتعامل مع الخطر الكامن الذي يُهدد البشرية والمتمثل في أسلحة الدمار الشامل أو لحل المشاكل الإنسانية التي تتسبب بها الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فبتجديد الالتزام بتعددية أطراف فعالة، يكون في وسع المجتمع الدولي أن يتمكن من تجاوز الخلافات والاستقطاب السياسي اللذين يسودان بشأن هذه المسائل.

وتؤكد المكسيك مجددا اعتقادها بأن تعددية الأطراف الفعالة هي السبيل لإيجاد حلول مشتركة لمشاكل مشتركة. وتتزايد أهمية هذا التأكيد، على وجه الخصوص، في ضوء الجائحة التي أبرزت الحاجة الملحة للحوار والتعاون والتضامن بين الدول. إن عالما أكثر سلاما وأمنا يجب أن يقوم على التضامن والتعاون والقانون الدولي. ويستدعي أثر الجائحة التفكير الشامل في مختلف التهديدات التي تتعرض لها البشرية والنظم الإيكولوجية والحضارة ككل.

وترى المكسيك أن تعددية الأطراف تشمل عددا متزايدا من القضايا والأطراف والمخاطر حيث يجري تقصي نهج ومستويات عمل جديدة. وتقرُّ المكسيك بأن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية تشكل أطرافا رئيسية تعزز عمليات التفاوض الراهنة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لأول قرار للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي. ولذلك، من المستحيل تقادي حقيقة أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هو العمل الذي لم تكمل الأمم المتحدة بعد إنجازه. ومن الأهمية أن تتحد الأمم المتحدة حول المبدأ الراسخ بأن الأسلحة النووية لا يجب أبدا أن تستخدم مرة أخرى، من جانب أي طرف، تحت أي ظروف.

لقد ثبتت النتائج الإنسانية الكارثية لتفجير نووي - عرضي أو متعمد: فهذه الأسلحة لا تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ولا تقوم بالتمييز بحسب السن أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي. وأولئك الذين يريدون الحفاظ على وسائل الحرب تلك يقللون من شأن التهديد الذي تمثله بالنسبة إلى البشرية جمعاء. ومن المؤسف أننا نسمع أصواتا تُبَرِّر استخدام الأسلحة النووية، فيما أعلنت بعض الأطراف الحائزة لها عن استعدادها لاستئناف التجارب وزيادة ترساناتها. وإننا نؤكد مجددا أننا في الأمم المتحدة لا يجب أن نسبح بأن يصبح هذا الخطاب طبيعيا أو بالاستخفاف بآثار الأسلحة النووية.

وفي مما يلي الخطوات الرئيسية التي اتخذتها المكسيك في عام 2020 لتعزيز تنفيذ جميع الصكوك الملزمة قانونا في مجال نزع السلاح وتحقيق الانضمام العالمي إليها:

في هذا الصدد:

- قُتِّمَت المكسيك، بصفة طوعية، تقاريرها الوطنية، امتثالا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولالتزاماتها بوصفها دولة طرفا في المعاهدات والصكوك الدولية.
- خلال النصف الثاني من عام 2020، نسَّقت المكسيك أعمال ائتلاف البرنامج الجديد من أجل نزع السلاح (أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا) التي تعزز الامتثال للالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- شاركت المكسيك مشاركة نشطة وهادفة في الاجتماعات الافتراضية والمختلطة التي عقدت في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛ والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الأغغام المضادة للأفراد وتدمير تلك

الألغام (اتفاقية أوتاوا)؛ واجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

• شاركت المكسيك مشاركة نشطة في الدورات الثالثة والتسعين والرابعة والتسعين والخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ ورشحت كذلك من قبل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وانتخبت بالتزكية، لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف - الفترة 2020 - 2021 - لمعاهدة الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وفي هذه الدورات، أكدت المكسيك مجدداً إدانتها لأي استخدام للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الرذازات، ضد الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات، وأكدت مجدداً أنه ما من مبرر تحت أي ظرف من الظروف لهذا الاستخدام الذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني ويقوض الاتفاقات والمؤسسات المتعددة الأطراف.

• حثت المكسيك الدول، ولا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها والانضمام إليها، من منطلق اعتقادها الراسخ بأن المعاهدة تُكْمَل وتعزز النظام القائم لعدم انتشار ونزع السلاح النووي، الذي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة الزاوية حجر الأساس فيه.

• في سياق أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، في عام 2020، شاركت المكسيك في صياغة وتقديم القرارات التالية بشأن مسائل نزع السلاح:

(أ) القرار 39/75 العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (مع أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والنمسا، ونيجيريا)؛

(ب) القرار 40/75: معاهدة حظر الأسلحة النووية (مع أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والنمسا، ونيجيريا)؛

(ج) القرار 61/75: التتقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة؛

(د) القرار 65/75: نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي (باسم تحالف البرنامج الجديد)؛

(هـ) القرار 73/75: الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية (مع أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والنمسا، ونيجيريا)؛

(و) القرار 80/75: برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح؛

(ز) القرار 78/75: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (مع أستراليا ونيوزيلندا)؛

وفي سياق مؤتمر نزع السلاح، شددت المكسيك على أنها ضاقت ذرعاً بالشلل الذي يعتري الهيئة، وتعاطف التسييس الداخلي فيها وعدم إجراء مفاوضات موضوعية متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، كما تقتضي ولايتها.

وتؤيد المكسيك أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيئة المسؤولة عن تطبيق نظام الضمانات المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والمكسيك عضو في مجلس محافظي الوكالة للفترة 2021-2022.

وأخيراً، إضافة إلى ما ورد أعلاه، تشارك المكسيك مشاركة نشطة في المحافل والمجموعات والآليات المتعددة الأطراف التالية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة:

- وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي
- مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح
- الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي
- مجموعة موردي المواد النووية
- فريق أستراليا
- ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزوجة الاستخدام.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 نيسان/أبريل 2021]

ترى البرتغال أن تعددية الأطراف هي أنجع طريقة لتحقيق هدف صون السلام والأمن على الصعيد الدولي من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الشأن، البرتغال طرف في أهم المعاهدات ذات الصلة تقريباً وغيرها من الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة بالوقاية من الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، والقضاء على تلك الأخطار. وتتعاون البرتغال أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل في تلك المجالات.

والبرتغال طرف في المعاهدات والاتفاقيات المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار ومن بينها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها (بما في ذلك التعديلات)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة حظر شامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الأمان النووي؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية والتعديل المدخل عليها.

وتشارك البرتغال أيضا في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وشاركت البرتغال في أنشطة توعية تهدف إلى تشجيع تحقيق عالمية المعاهدات الرئيسية والصكوك القانونية الأخرى المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وبخاصة مع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من خلال اتصالات رسمية وغير رسمية ومبادرات من قبيل الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات.

ونتيجة للجهود التي بُذلت في مجال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، كانت البرتغال بين الدول الخمسين الأولى التي صدّقت على معاهدة تجارة الأسلحة التي تمثل أول صك قانوني تعتمد عليه الأمم المتحدة بشأن مسألة نزع السلاح في العقد الماضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تشاطر البرتغال الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، وتعتقد أن إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها تنفيذا كاملا هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق والفعال لتحقيق ذلك الهدف تدريجيا ولكن بشكل آمن، الأمر الذي سيتطلب حوارا وتفاعلا مفتوحين ومرنين وبناءين بين الدول النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية.

وتأمل البرتغال أيضا في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح، في أقرب وقت ممكن، من اعتماد برنامج عمل يشمل دعم التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذه الغاية، تُشدّد البرتغال على ما يتسم به تنفيذ خطة عمل عام 2010 لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهمية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وعلى أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وترى أن تنفيذ خطة العمل بفعالية يشمل وضع حد لحالة الجمود التي تسود مؤتمر نزع السلاح. ووقّعت البرتغال أيضاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها، وشرعت في تنفيذ أنشطة توعية بشأن إضفاء طابع عالمي عليها.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2021]

يرد أدناه عرض موجز لآراء تركيا بشأن قرار الجمعية العامة 47/75 المتعلق بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرارين 214/52 و 208/53.

وترى تركيا أن تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار هي عامل أساسي لتحقيق هدف صون السلام والأمن على الصعيد الدولي.

وتركيا طرف في أهم المعاهدات ذات الصلة وفي غيرها من الآليات الدولية والإقليمية المتعلقة بالوقاية من الأخطار التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، والقضاء على تلك الأخطار. وتتعاون تركيا أيضاً مع المنظمات الدولية التي تعمل في تلك المجالات.

وتركيا طرف في الصكوك والآليات التالية: اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بها (بما في ذلك التعديلات)؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (بما في ذلك البروتوكول الإضافي)؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية والتعديل المدخل عليها؛ وبروتوكول جنيف لعام 1925؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وتشارك تركيا أيضا في النظم التالية لمراقبة الصادرات: نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تعتبر تركيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي الذي ينبغي تعزيزه. ويجب أيضا تعزيز إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وتتضمن خطة العمل لعام 2010 الخطوات التي يتعين اتخاذها لتجديد عملية تحديد الأسلحة النووية. وتواصل تركيا السعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتشجيع بلدان الشرق الأوسط على مواصلة الحوار في هذا الصدد، على النحو المتفق عليه في قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام 2010.

ورغم تأجيل المؤتمر الاستعراضي العاشر، فإن تركيا، كغيرها من الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ظلت تعمل بنشاط في إعداد توصيات من أجل تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار على أساس خطة العمل لعام 2010. وتواصل تركيا دعم العمل الجاري والحوار البناء من خلال مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي.

وفي 2 تموز/يوليه 2013، وقعت تركيا معاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول صك قانوني بشأن مسألة نزع السلاح تعتمده الأمم المتحدة.

وتأمل تركيا أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل في أقرب وقت ممكن.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[22 آذار/مارس 2021]

ترى أوروغواي أن قرار الجمعية العامة 47/75 المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" يشكل مساهمة واضحة في تعددية الأطراف، وفي تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وتعزيز الحوار بين جميع الأطراف من أجل تنفيذ حلول دائمة - وهي مبادئ يدعمها بلدنا ويدافع عنها تقليديا باعتبارها جزءا من سياسته الخارجية.

وفي هذا الصدد، إننا نعتبر أن تعزيز تبادل وجهات النظر على الصعيد المتعدد الأطراف وبناء الثقة الضرورية بين الأطراف أمر أساسي للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي. ويكتسب ذلك أهمية على وجه الخصوص بالنسبة إلى بلدان مثل أوروغواي قد تستبعد عن المناقشات، نظرا لعدم حيازتها للأسلحة النووية وبسبب حجمها، إذا لم يحدث تبادل لوجهات النظر على مستوى أوسع نطاقا.

وأخيرا، إننا ندرك أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تتاح لها فرصة لرصد أعمال الدول الحائزة للأسلحة النووية وتنفيذها لالتزاماتها، نظرا إلى أن تعددية الأطراف هي الأداة المناسبة لتحقيق هذه الغاية.